A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.22
12 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد بابيه	(اثيوبيا)
السيد أورزيتشوفسكي	(بولندا)
السيد كيتا	(مالي)
السيد آل خليفة	(البحرين)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64128/A ٦٢٩٠د

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بابيه (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس يسعدني كثيرا أن أقدم لكم بالنيابة عن الوفد الاثيوبي وباسمي الخاص تهانينا بمناسبة انتخابكم ، الذي أنتم أهل له ، لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وإنني إذ أعرب عن ثقتنا في أن مهارتكم الدبلوماسية وخصائصكم القيادية ستمكن هذه الدورة من التوصل الى نتائج ناجحة ، أود أن أؤكد لكم التعاون الكامل للوفد الاثيوبي معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا ، لأعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد جودري على المهارة التي أبداها في ادارة أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا الخالص للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، لجهوده الدؤوبة في ادارة شؤون الأمم المتحدة خلال فترة من أصعب الفترات التي واجهتها في تاريخها .

في سياق الحالة العالمية المتوترة في هذه الايام ، يصبح الوقف الفوري لسباق التسلح أمرا ضروريا إذا أردنا أن نؤكد للبشرية أن السلم والتقدم سيتحققان في القرن القادم . ومع أن الدعوة الى نزع السلاح سبقت إنشاء الأمم المتحدة وتردد صداها في العقود المبكرة من هذا القرن ، فان بداية العصر النووي هي التي جعلت تلك الدعوة من أكثر المسائل الحاحا على جدول الأعمال الدولي .

Digitized by UNOG Library

إن الاعتقاد بأن الأسلحة النووية توفر الأمن - على الرغم من أن قلة من الناس هي التي لا تزال تؤمن بذلك - أخذ يتضح تناقضه أكثر فأكثر مع تفكير المجتمع الدولي وهو يصبح يوما بعد يوم من المفارقات المارخة . والواقع أن الاجماع منعقد على أن سباق التسلح لا يهدد السلم الدولي فحسب بل يقوض أيضا التنمية العالمية . ولذلك يعتقد وفدي إنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة بسرعة إلى مسعى البشرية من أجل تحقيق السلم ونزع السلاح ، وهو مسعى يمكن للمرء ان يلمسه بشدة . ومما يثلج الصدر في هذا الصدد ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اتفقا مؤخرا ، من حيث المبدأ ، على تحقيق نزع سلاح حقيقي عن طريق ازالة الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى .

وثمة تدابير أخرى ، مثل التخلي عن الاستخدام الأول للأسلحة النووية وابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، يمكن لها يقينا أن تقطع شوطا طويلا لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الدول النووية وتيسير إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي .

ومن هنا لابد لي أن أكرر اقتناع اثيوبيا بأن الاتحاد السوفياتي جدير بثناء جميع الشعوب المحبة للسلم على المبادرات العديدة والجريئة الذي اتخذها من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية . وينبغي لجميع الأطراف المعنية ، ولاسيما من يحاولون مد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، إغتنام الفرصة الحالية من أجل إحراز تقدم نحو نزع السلاح الحقيقي .

إن المخاطر التي تنطوي عليها عسكرة الفضاء الخارجي خطيرة لدرجة انه ينبغي إيلاء أعلى درجة من الأولوية إلى الدعوة إلى التخلي عن مثل هذه السياسة . إن عسكرة الفضاء الخارجي لا يجب أن ينظر اليها فقط من حيث الخطر الذي يتهدد الأمن نتيجة للتسارع في سباق التسلح ، بل ايضا من حيث تحويل مزيد من الموارد التي يمكن أن تستخدم في أمور أخرى من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المحرومون في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، أود أن أرحب بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي أبرز الصلة المباشرة بين نزع السلاح والتنمية ونأمل أن يكون قد حرك عملية التنمية عن طريق نزع السلاح . ولا يساورنا أدنى شك في أن مبلغ التريليون دولار المقدر للنفقات العسكرية العالمية الحالية في السنة يمكن أن يستخدم على نحو أفضل في تحقيق أحد الغايات الرئيسية للأمم المتحدة ، ألا وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤسفة التي يجد غالبية البشر انفسهم فيها لابد وأن تكون قد تسببت ، منذ زمن طويل ، بقلق حقيقي لدى من يملكون الوسائل لاحداث تغيير في الحالة . وبدلا من ذلك فإن الحالة الاقتصادية الكالحة التي تكتنف العالم النامي بأسره قد تركت لتتدهور أكثر فأكثر لدرجة أن الوضع اليوم في غالبية تلك البلدان وصل الى أبعاد مثيرة للقلق .

وعلى الرغم من أنه في نهاية المطاف تترك لكل بلد المسؤولية النهائية لايجاد العلاج لمشاكله الاقتصادية فإن حلول المشاكل النابعة من عوامل خارجية تقتضي تعاونا دوليا وجهودا متعددة الأطراف . وهذا ينطبق بشكل خاص على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية حاليا .

إن أكثر السمات البارزة للعالم النامي اليوم هي الافتقار الى الموارد اللازمة للتنمية ، وهذا يرجع إلى استمرار مشاكل انخفاض أسعار السلع الأساسية والحمائية وعبء الديون الثقيل للغاية الذي يرهق كاهل الغالبية . وقد أدى الجمود في المساعدة الانمائية الرسمية الى تفاقم المشكلة . وفي الحقيقة ، كما هو مسلم به على نطاق واسع ، إن عددا من البلدان النامية قد أصبح مصدّرا صافيا للموارد المالية للعالم المتقدم النمو .

وفي ظل هذه الظروف فإنني أؤكد أن هناك مسؤولية سياسية وأدبية تقع على عاتق العالم المتقدم النمو للأخذ بيد البلدان النامية لتخطي الصعوبات الاقتصادية التي تعود أسبابها الى أمور خارجة عن ارادتها . اما المطلب القائل بأن البلدان النامية تحتاج أولا الى ترتيب أمورها الداخلية ، فمن الواضح أنه ليس الوصفة الصحيحة لعلة

Digitized by UNOG Library

مصدرها الأساسي هو البيئة الاقتصادية الخارجية . إن التدابير الحمائية التي تحول دون وصول منتجات البلدان النامية الى الأسواق والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ومشكلة الديون تقتضي حلول من اطراف عدة .

ولكن مما يؤسف له ان الحوار بين الشمال والجنوب في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وغيره من المحافل - وهو حوار جار منذ سنوات طويلة - قد أثبت انه غير مرض ، بل أن الحوار الذي جرى في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انتهت مؤخرا قد بين مرة أخرى أن العديد من بلدان الشمال لايزال يتعين عليها أن تظهر الارادة السياسية لقبول الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل المتعددة الجوانب التي تعرقل الانتعاش الاقتصادي والنمو في الجنوب .

وفي هذا الصدد ، فإن البلدان النامية بينما تبذل كل جهد ممكن لتذكير العالم المتقدم النمو بمسؤوليته ومصلحته الذاتية في التنمية الشاملة وفي إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من جهة ، تحتاج ، من الجهة الاخرى ، الى إقامة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس الاعتماد الجماعي على الذات . ونعتقد أنه قد تم التأكيد على هذه الحقيقة وأن عملية التعاون قد عززت أكثر نتيجة للمؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في بيونغ يانغ في شهر حزيران/يونيه الماضي .

لقد كانت الآثار الضارة للبيئة الاقتصادية العالمية شديدة بشكل خاص على اقتصادات أقل البلدان نموا . أما بالنسبة لافريقيا ، التي يوجد فيها ٢٧ بلدا من البلدان الـ ٣٧ الأقل نموا في العالم ، فإن التجارة الدولية والبيئة المالية قد أصبحتا عقبة رئيسية أمام الانتعاش وإعادة التأهيل في القطاعين الزراعي والاقتصادي وغيرهما من القطاعات التي لحق بها ضرر كبير من جراء أزمة الجفاف الأخيرة . وتجدر الاشارة هنا إلى أن المجتمع الدولي قد أعرب في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، عن تعاطفه مع افريقيا في المحنة الاقتصادية التي تلم بها ، وتعهّد بتقديم المساعدة لاتمام الجهود الانمائية التي تبذلها القارة من خلال اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل

Digitized by UNOG Library

الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (القرار د إ - ٢/١٣) . وعلى الرغم من أن البلدان الافريقية ما برحت منذ ذلك الحين تبذل قصارى جهدها لتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تقع بصفة عامة ضمن إطار برنامج الاولويات الذي اعتمده قادتها في شهر تموز/يوليه ١٩٨٥ إذ جاءت استجابة المجتمع الدولي صوب المساعدة في هذه الجهود مخيبة للآمال .

إن التدني الحاد في عائدات الصادرات الذي عانت منه البلدان الافريقية في عام ١٩٨٦ ، والذي استمر في عام ١٩٨٧ لا يؤدي الى الانتعاش . وإن البلدان الافريقية التي لم تحظ بالدعم الفعال لجهودها الرامية إلى إعادة إنعاش اقتصاداتها قد أستنزفت مواردها في الواقع . وتقدر الديون الخارجية لافريقيا بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار ، وعند مقارنتها بمجموع الناتج المحلي الاجمالي لافريقيا وبمجموع حصيلة الصادرات نجد ان ذلك يمثل عبئا ثقيلا لايمكن تحمله . والواقع ان التزامات خدمة الديون في افريقيا قد استنزفت الموارد التي كانت يمكن ، لولا ذلك ، ان تستخدم في اعادة التأهيل الزراعي ومن أجل التنفيذ الفعال لبرنامج الاولويات . وعلاوة على ذلك فقد تفاقمت الحالة بفعل التدني الحقيقي في قيمة المساعدة الانمائية الرأسية . فلا غرو إذن أن توصف الضائقة الحالية التي تمر بها البلدان الافريقية بأنها ضائقة تتسم بجفاف الموارد المالية والمجاعة .

ان البلدان الافريقية ليست تحت تأثير وهم مؤداه ان مسألة البحث عن علاج للأزمة الاقتصادية يجب ان تترك للآخرين . ولكنها في الحقيقة مصممة على ان تتحمل العبء اللازم لحشد قواها من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية التي عرقلت الانتعاش لفترة طويلة . ولكن بما أن معظم العقبات الرئيسية أمام عملية الانتعاش ناجمة عن عوامل خارجية فان التعاون الدولي والمساعدة الدولية أمران لا غنى عنهما . لذلك فان المجتمع الدولي مدعو لكي يستجيب استجابة طيبة لحاجة افريقيا الى الحصول على زيادة في المساعدة الانمائية وتلبية رغبتها في عقد مؤتمر دولي بشأن ديون افريقيا الخارجية .

Digitized by UNOG Library

في أي مناقشة للمشاكل الافريقية لا يمكن للمرء أن يغفل الاشارة الى الوضع المتفجر في الجنوب الافريقي ، إذ أن المجتمع الدولي بصفة عامة والامم المتحدة بشكل خاص مسؤولان عن اتساع نطاقه . فلا يوجد اليوم أخطار تتهدد السلم والامن الدوليين ، أو تحديات للمبادئ التي أقيمت عليها هذه المنظمة بل ولا يوجد إنتهاك لحقوق الانسان وحرياته الأساسية أكبر أو أكثر وضوحا مما يمثله نظام بريتوريا العنصري ونظام الفصل العنصري الذي لا تالو بريتوريا جهدا من أجل تشجيعه .

إن الاحتلال غير المشروع والقمع المستمر لتطلعات شعب ناميبيا من جانب بريتوريا في تحد كامل للمجتمع الدولي مستمران دون رادع . وقد أضحت خطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، حبرا على ورق ليست لانها خطة غير واقعية ولكن بسبب تعنت بريتوريا التي يعززها الدعم المقدم من جانب عدد قليل من الحكومات في الغرب . وإن أية محاولة لربط استقلال ناميبيا بقضايا لا صلة لها بذلك هي ذريعة من أجل إرجاء تحرير شعب ناميبيا . ووفدي يعتقد أن الامم المتحدة لا ينبغي لها أن تسمح لنفسها بتقبل استمرار بريتوريا في تحديها الى ما لا نهاية . وتدابير الانفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يجب بالتالي أن تطبق دون تأخير من أجل وضع النظام العنصري على طريق الشرعية الدولية والاخلاق الدولية . وفرض جزاءات اقتصادية إلزامية شاملة هو السبيل السلمي الوحيد الذي يمكن أن يعجل باستقلال ناميبيا . وما لم يحدث هذا فان شعب ناميبيا المعاني لن يجد بديلا أمامه سوى تشديد نضاله المسلح المشروع بقيادة ممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وداخل جنوب افريقيا نفسها ، يواصل النظام العنصري إنكاره على الغالبية السوداء حقوق الانسان الاساسية ويواصل ممارسة نظامه البغيض المتمثل في الفصل العنصري . ودعوة العالم بأسره من أجل تطبيق جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ضد بريتوريا لا تزال غير مستجابة من جانب بعض الحكومات الغربية التي ما زالت تؤيد بريتوريا العنصرية كحليف بل تعتبرها المعقل الاخير لما يسمى بالحضارة الغربية في القارة الافريقية . ويجب أن نكون صرحاء بأن نقول أمام هذه الجمعية الموقرة ، ودون

Digitized by UNOG Library

خوف من التناقض ، بأن محك التزام المرء بحقوق الانسان هو موقفه تجاه الفصل العنصري . إن إدانة الفصل العنصري بالكلام مع عرقلة تطبيق تدابير مكافحة هذه الجريمة ضد البشرية ، من الناحية العملية ، لا يمكن أن تغفل على الرأي العام العالمي ويجب التخلي عنها .

واثيوبيا ، صدقا مع التزامها بتحرر افريقيا الكامل ، تنضم الى الدعوة من أجل فرض جزاءات إلزامية شاملة على بريتوريا ، وتعرب عن تضامنها مع المؤتمر الوطني الافريقي وكل القوى الوطنية المنخرطة في نضال بطولي ضد النظام العنصري من أجل إستعادة حريتها وكرامتها الانسانية .

ومن الحقائق المعروفة على نطاق واسع أن نظام جنوب افريقيا لا يزال يواصل دون رادع زعزعة استقرار دول خط المواجهة والاعتداء عليها . وإن التدمير العشوائي للممتلكات والهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى المذابح الجماعية للمدنيين بلا تمييز ، بما في ذلك الشباب والمسنون ، هي حوادث يومية في طول الجنوب الافريقي وعرضه . وعن طريق الغارات العسكرية على البلدان المجاورة وعن طريق تسليح وتمويل العصابات ، ما زالت بريتوريا تحاول خنق النضال من أجل التحرر وقمع الدعم السياسي والمعنوي لاولئك الذين يناضلون من أجل حرياتهم الاساسية واستقلالهم الوطني .

وفي مثل هذه الظروف فان المجتمع الدولي ملزم بمساعدة دول خط المواجهة لمقاومة عدوان بريتوريا وتمكينها من التغلب على ضعفها في مواجهة الضغوط الاقتصادية التي تفرضها جنوب افريقيا عليها . وفي هذا الصدد فان إقامة حركة بلدان عدم الانحياز صندوق افريقيا هو مثال ينبغي الاقتداء به . إن اثيوبيا ، على الرغم من مواردها المحدودة ، لن تتوانى عن تقديم الدعم لدول خط المواجهة ولن تتوانى عن التضامن معها .

بالاضافة الى الوضع في الجنوب الافريقي فان هناك العديد من بؤر التوتر التي تهدد السلم والأمن الدوليين . والحرب بين ايران والعراق على سبيل المثال والتدخل الأجنبي الذي اقترن بتلك الحرب في المنطقة من الممكن أن يؤديا بكل سهولة الى تفاقم الوضع هناك بما يجر عواقب لا يعرف أحد أبعادها على السلم العالمي . وكما ذكر في

Digitized by UNOG Library

كثير من الحالات فان هذه حرب يجب ألاّ تكون قد بدأت في المقام الاول ، ولا يسمح باستمرارها . وبالتالي فان البحث لايجاد حل عادل ودائم يجب أن يستمر ويجب أن يقوم على أساس المبادئ المعروفة وقواعد العلاقات فيما بين الدول مع مراعاة المصالح المشروعة لطرفي النزاع .

وكبلد ليس بعيدا عن المنطقة تشعر اثيوبيا بقلق شديد إزاء الوجود المتزايد للقوى الخارجية في الخليج الفارسي . والخليج ، في رأينا ، امتداد طبيعي للمحيط الهندي الذي أعلن المجتمع الدولي أنه منطقة سلم . والانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي الذي أُجِّل مرارا وتكرارا بشأن المحيط الهندي يمكن أن يقطع شوطا طويلا في المساهمة في تحسين السلم والأمن ليس فقط في المحيط الهندي وإنما أيضا على وجه التحديد حول منطقة الخليج الفارسي . واثيوبيا كدولة خلفية بالنسبة للمحيط الهندي تعلق أهمية كبيرة على التنفيذ السريع لأهداف إعلان المحيط الهندي كمنطقة سلم ، وستواصل السعي من أجل الانعقاد المبكر للمؤتمر في كولومبو . وفي الوقت نفسه ، ندعو كل الأطراف المعنية كي لا تفاقم الوضع في المنطقة عن طريق البناء العسكري والبحري وما يسمى بالمناورات العسكرية .

وفيما يتصل بالوضع في الشرق الأوسط ، تصر اثيوبيا مرة أخرى على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وهي قضية يجب أن تعالج في أي صيغة سلام تستهدف إحلال السلم الحقيقي في المنطقة . ولا يمكن أن يتحقق السلم الدائم إلاّ باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوق كل الدول في المنطقة بالعيش في سلم ضمن حدود معترف بها . ووفدي يعتقد أيضا أن التقدم نحو السلم في المنطقة يقتضي عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

درست الأمم المتحدة قضايا قبرص وكوريا ولبنان والصحراء الغربية والأوضاع في جنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا لفترة ليست قصيرة . وفي حين أن آراء حكومتي حول هذه القضايا كلها معروفة ، فانني أود أن أقول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم ويشجع التطورات الأخيرة من أجل السلم والوفاق الوطني في أفغانستان وكمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

وينبغي تكثيف الجهود الرامية لاستعادة وحدة كل من قبرص ولبنان وسلامتهما الاقليمية والدفع الى الأمام بعملية إعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري . ويرى الوفد الاثيوبي أن المقترحات الأخيرة التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يمكن أن تستخدم كأساس بناء للتعجيل بعملية إعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري . وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، ما زلنا نرى أن تنفيذ آخر مقررات صادرة عن منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة أضحت الآن على قدر أكبر من الالحاح مما كانت عليه في الماضي .

واذا انتقلنا الى الوضع في امريكا الوسطى ، فاننا نلاحظ بسخط أن الولايات المتحدة في انتهاك واضح للمبادئ الأساسية لاحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، أخضعت نيكاراغوا أثناء التسع سنوات الماضية لكل أشكال الضغوط والتخويف والترهيب بل وكل أعمال العدوان السافرة . والتدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا بشكل مباشر وعن طريق استخدام العصابات المناوئة للثورة والتستر خلف "المناضلين من أجل الحرية" ، هو بالطبع سخف يتجاوز فهمنا . ولو أن الدول الكبرى ، اعتمادا منها على قوتها العسكرية ، سمحت بالتباهي بحقها في تقرير مصير دول أخرى فان العالم بالتأكيد سيقع في فوضى . في هذا اليوم وهذا العصر لا يمكننا - بل ولا يصح لنا - أن نسمح بظهور الامبريالية مرة أخرى باعتبارها العامل المهيمن في السياسات العالمية . وعلى العكس من ذلك ، يجب أن نرفع لواء الشرعية الدولية ، وفي هذه الحالة يجب أن نردد دعوة التقيد الكامل بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الذي تعرب فيه اثيوبيا عن تضامنها مع نيكاراغوا شعبا وحكومة ، فإنها تود أن تشيد بجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وبالجهود التي بذلتها مؤخرا بلدان امريكا الوسطى للنهوض بشكل جماعي بمسؤولية احلال السلم في منطقتها .

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين قد اتخذت القرار ٣١٣/٤١ ، استجابة منها لشعور واسع النطاق بضرورة اجراء اصلاحات لتحسين الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . وبالرغم من أنه ليس بوسع أي طرف له إهتمام حقيقي بصحة المنظمة أن يقلل من أهمية الاصلاحات المتخذة ، فإننا لا نستطيع أن نخفي خيبة أملنا لأن البعض قد حاول استخدام التدابير الاصلاحية لمهاجمة التعددية بوجه عام وتقويض سلطة الجمعية العامة بوجه خاص .

وعلاوة على ذلك ، نود أن نعلن بوضوح وصراحة أن اقرار الولايات المتحدة بالتزامها باصلاح الاداء الاداري والمالي للمنظمة مع رفضها في الوقت نفسه تسديد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، يعد اقرارا أجوف . ونحن على أي حال نشعر بالارتياح اذ نلاحظ أن الهيئة العالمية ، بالرغم مما تعرضت له من ضغط سياسي هائل وما واجهته من صعوبات مالية في السنوات القليلة الماضية ، لا تزال تكافح من أجل التغلب على مصاعبها وتحقيق المقاصد المناطة بها .

وقبل أن أختتم بياني ، أستميح الجمعية العامة عذرا في الحديث بايجاز عن إعلان جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية في أيلول/سبتمبر من هذا العام - وهو تطور تاريخي نعتقد أنه سيعزز الموقف الدولي لاثيوبيا وسيوطد السلم الاقليمي .

إن المجلس العسكري الاداري المؤقت ، بالرغم من جميع الجهود الرامية الى تشويه صورته والتقليل من شأن منجزاته بل والتشكيك في معدنه الثوري والوطني ، قد برأ اليوم ساحته بالوفاء بوعده الأصلي بتسليم السلطة الى حكومة تتوافر فيها صفة التمثيل الحقيقي وتستجيب لتطلعات الشعب الاثيوبي في المساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم .

إن السنوات الثلاث عشرة الماضية في تاريخ اثيوبيا شهدت تغيرات جوهرية لم تحرر الشعب الاثيوبي من قرون الرق والعبودية فحسب ، بل سجلت أيضا تحقيق منجزات

Digitized by UNOG Library

مشجعة في شتى مجالات العمل الوطني مهيئة بذلك الساحة لانشاء جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية .

ان دستور الجمهورية الجديدة ، وهو القانون الاعلى في البلاد ، قد وضع من جانب خبراء في جميع التخصصات ذات الصلة وهو يستند بصورة راسخة الى الظروف التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية للبلاد . وقد ناقش الشعب في جميع أنحاء البلاد مشروع الدستور وأثراه وعدله ، ولم يدخل الدستور حيز النفاذ إلاّ بعد أن أقرته الأغلبية الساحقة للشعب الاثيوبي في استفتاء وطني . كما شكلت الجمعية الوطنية ـ أو الشنغو الوطني ـ المؤلفة مما يزيد على ٨٠٠ مندوب ، عن طريق انتخابات ديمقراطية وهي تمثل اليوم في اثيوبيا أعلى هيئة لسلطة الدولة .

وقد أصدرت الدورة الأولى للشنغو الوطني ، التي لم تختتم أعمالها إلا مؤخرا ، اعلانات هامة من بينها التغييرات التاريخية التي أُدخلت على الهيكل الاداري الاقليمي للبلاد وعلى تفويض السلطة الى الأقاليم ، ضمانا للمساواة بين القوميات وتيسيرا للتعجيل بتنميتها . وأعيد تنظيم البلاد الآن الى خمسة أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي وأربعة وعشرين اقليما اداريا . ونحن نعتقد أن هذا الهيكل سيكفل الحرية لشعبنا في ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية وسيضمن ويعزز في الوقت نفسه الوحدة التاريخية لأرض الوطن .

وبالرغم من أن انشاء الجمهورية يمثل معلما بارزا في تاريخنا وأنه قد أرسى أساسا متينا لتنميتنا الشاملة ، فإننا ندرك جيدا أننا نحتاج الى سنوات طويلة من العمل الشاق والتضحيات الغالية للاسراع بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي . فإن اثيوبيا تعاني ، شأنها شأن بلدان نامية أخرى ، من النظام الاقتصادي الدولي المجحف القائم ولاتزال ضحية للكوارث الطبيعية . وبصفة أخص تعرضت الآن مرة أخرى الى تحديات الجفاف الناتج عن ضآلة كمية الأمطار وتوزيعها غير المتساوي خلال موسم الأمطار الرئيسي هذا العام .

ونتيجة لذلك نتوقع في العام المقبل نقصا مهولا في انتاج الغذاء في المناطق التي تعرضت للجفاف . وللأسف ، فإن بعض الحكومات تحاول من الآن أن تستغل مأزقنا

Digitized by UNOG Library

لترويج أيديولوجياتها ووصفاتها السياسية بإرجاع هذا النقص الى السياسات الزراعية التي اخترناها لأنفسنا . وان حماس البعض ، وخصوصا المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة ، لترويج وجهة النظر هذه يبدو من شدته كما لو كان يربط الكوارث الطبيعية ، التي ليسوا هم أنفسهم محصنين ضدها ، بالسياسات التي اخترنا انتهاجها . غير أننا سنواصل ، غير مبالين بتصريحات الآخرين وأعمالهم التي لا تخدم سوى مصالحهم ، التركيز بوجه خاص على التنمية الزراعية وانتاج الغذاء والاهتمام بهما على سبيل الأولوية .

وبالرغم من أن الجفاف الحالي سيعوق بلا ريب جهودنا المخلصة الرامية الى اصلاح القطاع الزراعي في اقتصادنا وتطويره ، فلا يساورنا شك في أننا سنتمكن ، بالتعبئة الفعّالة لمواردنا المحدودة وبمساعدة المجتمع الدولي ، من تخطي هذه العقبة العارضة لتحقيق تطلعات شعبنا الى غد أفضل وأكثر اشراقا .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية لجمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية ، فإن الفصل الخامس من الدستور الجديد قد حدد خطوطها التوجيهية الأساسية . فقد جاء في المادة ٣٩ :

"ان جمهورية اثيوبيا الشعبية الاشتراكية ستكافح من أجل التعاون بين الشعوب ، والتنمية المتبادلة وتعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة على أساس احترام قدسية السيادة الوطنية للدول وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والحل السلمي للصراعات ، ومبادئ عدم الانحياز بصفة عامة" .

ونحن على استعداد ، على أساس القبول المتبادل لهذه المبادئ ، لاقامة وتعزيز العلاقات مع كل البلدان ولا سيما البلدان الواقعة في منطقتنا والتي تربطنا بها حاليا علاقات متأزمة .

اننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ونتوقع من الآخرين أن يحذوا حذونا . إننا نحترم الوحدة الوطنية للدول الأخرى وسلامتها الاقليمية ونتوقع من الآخرين أن يحترموهما بدورهم . ونحن نعتقد أن إقامة الجمهورية بهياكلها الاقليمية

Digitized by UNOG Library

الجديدة وعملية السلام التي شرعنا فيها ، قد هيأتا لبلدان المنطقة المناخ والظروف المواتيين اللازميين لمعالجة القضايا الجوهرية التي تقسمها ولإحلال سلم دائم على أساس الاحترام المتبادل لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار .

وأخيرا ، أود أن أكرر اقتناعنا بأنه لا يوجد في هذا العالم المترابط بديل للتعددية بوصفها أفضل آلية لحل مختلف المشاكل الدولية المعقدة التي تواجه البشرية . وينبغي أن نولي جميعا عناية جادة لشتى مظاهر انكار هذه المبادئ التي اتضحت في السنوات الأخيرة وأن نبذل من ثم قصارى جهدنا لمكافحتها . ويجب علينا في المقام الأول أن ندعم الأمم المتحدة ونعززها بوصفها التجسيد العالمي للتعددية .

ان الجمهورية الشعبية الديمقراطية ، الذي اختار دستورها لاثيوبيا صراحة أن تشارك بدور نشط في المنظمات الدولية والاقليمية ، تؤكد دعمها الكامل للأمم المتحدة والتزامها القوي بمبادئ ميثاقها .

Digitized by UNOG Library

السيد اورزيتشوفسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : تتطلع شعوب العالم صوب منظمتنا باهتمام وتوقعات وآمال تفوق نظيراتها في أي وقت مضى . فهناك اقتناع واسع النطاق ومتزايد بأن البشرية لن تتمكن من تأمين بقائها وحل مشاكلها إلاّ عن طريق بذل جهود مشتركة ، تشارك فيها الأمم المتحدة .

وتتحمل بولندا ، قدر قوتها ومطامحها ، مثلها مثل غيرها من الدول الأعضاء ، نصيبها من المسؤولية عن عالمنا المشترك .

لقد رحبنا بتقدير وأمل بالاتفاق التاريخي غير النهائي الذي تم التوصل اليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، كما أكد ذلك الرأي رئيس مجلس الدولة في بولندا فوسيبك ياروزلسكي الذي أعلن :

"إن الشعب البولندي ، الذي مر في تاريخه بتجربة ويلات الحرب المريرة ، يتفهم تماما مغزى هذا الحدث البالغ الأهمية ويؤيده تمام التأييد" .

إننا ننظر الى اتفاق واشنطن على أنه طفرة في مفاوضات نزع السلاح ، وخطوة صوب نزع السلاح العام والكامل . كما نرى انه فرصة للتعجيل كثيرا بالجهود التي تبذل منذ سنين طويلة لاقامة سلم وأمن دائمين ، وننظر الى هذا الاتفاق على أنه فترة جديدة ، يمكننا أن نبدأ فيها نزع فتيل الأخطار التي تواجه كوكبنا . لكننا نعرف جيدا أن القضاء على هذين النوعين من القذائف المهلكة - وهو أمر طال انتظاره - ليس سوى بداية طريق طويل للابتعاد عن حافة الهاوية التي جرفت الأسلحة النووية البشرية اليها .

إننا نأمل أن يعطي الاتفاق الأمريكي السوفياتي قوة دفع قوية للتعجيل بالمفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، واحراز تقدم في تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية على أساس الامتثال الكامل لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ونحن نتوقع الانتهاء مبكرا من ابرام اتفاق يحظر الأسلحة الكيميائية . وترد على جدول الأعمال

Digitized by UNOG Library

أيضا المفاوضات الخاصة بازالة الاسلحة النووية ، التي يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر ، من أوروبا ، وكذلك المفاوضات الخاصة بتخفيض الاسلحة التقليدية ، اذ يجب أن يتنفس العالم الصعداء ويتخلص من العبء السياسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي لسباق التسلح .

إننا مقتنعون تمام الاقتناع بمسؤولية كل الدول ، سواء كانت كبيرة أو متوسطة الحجم أو صغيرة ، عن مستقبل العالم ، وبامكانية اسهامها في صنع ذلك المستقبل . وقد تكلمت بولندا - في مناسبات عديدة - وعلى نحو ايجابي مؤيدة لتهيئة الظروف المثلى للتنمية السلمية الآمنة في بلدنا وفي أوروبا بل وفي العالم بأسره . ومع ذلك ، فاننا ندرك دوما أن حق أي بلد في الأمن يجب ألاّ يترك على عواهنه . ومنذ ٣٠ عاما على وجه التحديد ، كانت هذه الفلسفة هي أساس خطة راباتسكي التي قدمها من هذا المحفل في ٢ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٧ ، وزير خارجية بولندا آنذاك . وكان الهدف من تلك المبادرة الشهيرة هو تخفيض الاسلحة في أكثر أجزاء أوروبا عرضة للاشتعال ، واعطاء تلك المنطقة وضعا خاصا من حيث الأمن العسكري .

لقد كانت بولندا تحاول في ذلك الوقت كسر عادة التفكير في الأمن من حيث صلته بالشرق والغرب فقط . وقد غطى مقترحها دولا تنتمي الى كلتا الكتلتين العسكريتين الرئيسيتين ، وبذلك عكست اهتمامات أوروبا كلها وأشارت الى امكانية التوصل الى ترتيبات اقليمية دون التخلي عن الحلول الشاملة .

إن الأفكار الواردة في خطة راباتسكي مازالت صالحة ، إلاّ أنها - للأسف - لم تتبلور في أوروبا ما أضر بمصالح تلك القارة والعالم بأسره . لكنها أوحت لرجال السياسة بل ولأمم بأسرها باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وافريقيا وآسيا . وأعلنت آلاف المدن الكبيرة والصغيرة في كل القارات نفسها مناطق خالية من الاسلحة النووية وبموجب الاتفاقات الدولية أصبحت انتاركتيكا والفضاء الخارجي وقاع البحار وقاع المحيطات كلها مناطق خالية من تلك الاسلحة المهلكة .

Digitized by UNOG Library

واليوم ، بعد ٣٠ سنة من تقديم خطة راباتسكي ، تستفيد عملية التحول الايجابي الجديد للعالم من المبادرة البولندية الرامية الى الاقلال من الاسلحة وزيادة الثقة في أوروبا الوسطى أي خطة ياروزلسكي . والفكرة الكامنة وراءها هي وقف سباق التسلح وتعزيز الثقة في أوروبا الوسطى وهي أكثر مناطق أوروبا حساسية من الناحية العسكرية . إن خطة ياروزلسكي تنبع من تجربة بولندا الوطنية ، من تقاليد أمة خصها التاريخ بمعاناة قاسية . وفي نفس الوقت ، تخدم هذه الخطة مصالح شعوب أخرى ودول أخرى في أوروبا . فبالرغم من أنها تشير الى قارة واحدة فهي تعالج قضية الأمن على نطاق أوسع . ولهذا السبب ، نرى من واجبنا أن نعرض هنا مبادئها وجوهرها على الأمم المتحدة .

غير أني أود أولا أن استرعي انتباه الأعضاء الى قضايا أعم وأوسع كان لها أثرها على مصادر تلك المبادرة البولندية وجوهرها وشكلها .

إننا نعتقد أن الوقت قد حان لوضع حد للدور الخطير جدا الذي يضطلع به العامل العسكري في العالم المعاصر . فالآن ، في نهاية القرن العشرين ، لا يوجد مكان للسياسات المبنية على أساس الوسائل العسكرية وعلى التعامل من موقف القوة . هذا هو أساس المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في معاهدة وارسو . ويتمثل جوهر تلك المبادرات في القضاء على الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية ؛ والحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ؛ ومنع وزع الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي ، وحظر الأسلحة الكيميائية ؛ وعدم جواز اللجوء الى الوسائل العسكرية في حل أي نزاع ؛ وتعديل النظريات العسكرية بما يتفق وما تقدم . وهذه المبادرات متوازنة توازنا جيدا وصريحة ، وقد انبثقت عن الاقتناع بأنه لا يمكن للمرء أن يبني أمنه على حساب أمن الآخرين .

وتوضح المناقشة العامة الحالية في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، أن عددا متزايدا من الدول يتشاطر هذا الاقتناع . ونأمل في أن تستجيب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي - لصالح شعوبها ووفقا لتطلعات المجتمع الدولي - الى عرض نزع السلاح المقدم من منظمة معاهدة وارسو .

Digitized by UNOG Library

ويجب أن يحظى التقدم المحرز في نزع السلاح بالأولوية في قرارات ومقررات الأمم المتحدة .

إن المرونة والاتساق اللذين يعالج بهما الاتحاد السوفياتي - في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل - مسألة تنفيذ برنامج تخليص العالم من الأسلحة النووية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ، يستحقان أقصى قدر من الاهتمام والاحترام ، اذ يعبر هذا البرنامج عن رغبات الجنس البشري كله .

إن المساعي والتوقعات السلمية للجنس البشري تعبر عن الاقتناع بأن الوحدة والنمو المتناسق للعالم يتطلبان القبول بحقيقة بسيطة هي أن مصالح مناطق بعينها تعتبر جزءا لا يتجزأ من المصالح العامة للأمم جمعاء . ولا يمكن للعالم أن يتطور على المعيدين الوطني والاقليمي إلّا بالاعتراف بالتباين السياسي والاقتصادي لكل الدول والمناطق ، وعن طريق التعاون والتفاهم والاحترام المتبادل .

Digitized by UNOG Library

واسترشادا بهذه الاعتبارات اقترحنا ، مع بلدان اشتراكية أخرى ، انشاء نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . ونود أن يتسع هذا النظام ليشمل أهم المظاهر التي تتجلى بها مصالح البشرية جمعاء ، سواء كانت تلك المظاهر عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو انسانية أو بيئية . إن هدفنا ورغبتنا في هذا العصر الذي يتسم بتسلح نووي مشؤوم وبأبحاث فضاء متقدمة ، أن نضمن ، عن طريق جهود المجتمع الدولي الجماعية ، لكل دولة ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلم والرخاء والسعادة . وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نستجيب للحرص الشديد على تحقيق المقاصد والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة المذكورة في ميثاقها ، في ممارسات العلاقات الدولية في وقتنا الحالي ، مع مراعاة القيم الجديدة التي نشأت على مدى العقود الاربعة الماضية والتكافل والأخطار المشتركة التي تواجهها البشرية . وقد أكد ميخائيل غورباتشوف على هذا في مقاله الأخير عن حقائق وضمانات عالم آمن .

إننا نرى أيضا في نظام للسلم والأمن الدوليين كهذا متسعا لتحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة بولندا الخارجية .

ففي أوروبا ، في أقرب منطقة الى بولندا ، تنحصر مشكلة الأمن الرئيسية الآن ، في الواقع ، في ازالة احتمال الضربة المفاجئة . فلم يعد بوسع الانسان أن يمشي حول برميل البارود الأوروبي حاملا عود ثقاب مشتعلا ، لانه مهما طال الوقت فان الانفجار سيقع لا محالة مخلفا على العالم بأسره عواقب لا يمكن التكهن بها .

إن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في أوروبا ، لاسيما العلاقات المتصلة بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لا تبرر الارتفاع الحالي في مستوى التسلح والاستعداد العسكري . وفي منطقة وسط أوروبا ، وهي الاقرب لبلادي ، كدست مخزونات كبيرة من الاسلحة تزيد كثيرا عن الاحتياجات الدفاعية لبلدان المنطقة . إننا نتساءل بشيء من القلق والجزع عن مستقبل الأمن في أوروبا بعد ازالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى . فهل ستكون هذه نقطة انطلاق حقة لنزع سلاح حقيقي وتحقيق الانفراج وبناء ثقة دائمة ؟ أم أنها على النقيض من ذلك ، ستؤدي الى زيادة التسلح التقليدي وتزايد مخزونات الأسلحة النووية التكتيكية ؟

Digitized by UNOG Library

إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بتوافر الظروف المؤاتية لضمان المزيد من الأمن لدول أوروبا في مستوى من الامكانيات العسكرية أقل بكثير مما هي عليه الآن . ويتجلى هذا الاقتناع في خطة ياروزلسكي . فهي تقترح ، من بين جملة أمور ، الخفض والسحب التدريجيين لأنواع محددة وكميات محددة من الأسلحة النووية والتقليدية . يتفق عليها الطرفان . كما تنص على ابرام اتفاق لازالة التفاوت والتباين في العديد من الأسلحة والقوات المسلحة ، الى جانب امكانية اجراء تخفيض في الميادين التي يتمتع فيها أحد الجانبين بالتفوق على الجانب الآخر . وينبغي أن يواكب هذه الخطوات تدابير مناسبة وبعيدة المدى في مجال بناء الثقة والأمن ، الى جانب آلية للتحقق الدقيق . وتقترح الخطة أيضا تعديل المذاهب العسكرية بحيث يمكن للطرفين أن يسلما بأنها دفاعية محضة . وتعتمد الخطوات المتخذة في اطار الخطة على مبادئ المساواة في الحقوق والمعاملة بالمثل والأمن المتبادل لجميع الأطراف ، دون الاضرار بأمن أية دولة .

ويمكن أن يكون تقديم الضمانات المناسبة من جانب الدول النووية أحد الشروط اللازمة للعمل بالتدابير التي تتوخاها الخطة ، وكذلك صيانة أمن جميع دول المنطقة واحترام وضعها بموجب الاتفاق .

إن الخطة البولندية مفتوحة بطبيعتها . وهي توفر امكانيات حقيقية للطرفين لكي يختارا ويوضحا معا وسائل تنفيذها ، وليأخذا معا اقتراحات ومقترحات الدول المعنية في الحسبان . إنها تجسيد لمفهوم تحقيق الأمن المشترك من خلال التعاون بين الدول .

ونؤيد -أيضا - المقترحات التي تقدمت بها تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية لانشاء ممر خال من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى .

ونحيط علما بارتياح بالانتهاء من وضع الصيغة النهائية لدراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الآثار المختلفة لعسكرة الفضاء الخارجي ، تلك الدراسة التي استهدفتها المبادرة البولندية المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

Digitized by UNOG Library

إن الاحساس بالأمن يضرب بجذوره في أذهان البشر ، وينبع من أعمق الدوافع والتطلعات الى تحقيق السلم ، بوصفه أعلى القيم البشرية . وهذه هي نظرتنا الى الاستعراض الدوري الثالث لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلم ، الذي اعتمد بمبادرة من بولندا . إننا نرى أن هذا الاعلان يفي بالدور المتوخى منه . وقد تأكد هذا ، من بين جملة أمور ، بالاحتفالات بالسنة الدولية للسلم والمطالبات العديدة ، التي نودي بها بقوة لم يسبق لها مثيل ، باتخاذ تدابير لنزع السلاح الحقيقي . وقد أكد الرأي العام العالمي ، على نحو لا لبس فيه ، تصميم الأمم على ضمان احلال السلم واستعدادها للعمل على تعزيزه . وترى حكومة بولندا أن أحكام الاعلان بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلم يمكن أن تلعب دورا أكبر لو لم يكن تنفيذها استنسابيا بصورة كلية . لذلك اقترحنا أن تنظر الجمعية العامة في ضرورة وامكانية رفع المكانة الدولية لتلك الوثيقة الهامة .

إن ايلاء أولوية أكبر ، في اطار منظومة الأمم المتحدة ، لحل المشاكل الاجتماعية الحرجة التي تواجهها البشرية والتي تعتبر مصدر العديد من التوترات الدولية ، سيشكل خطوة مناسبة وموضع ترحيب نحو عالم أكثر أمنا . وكان هذا على وجه الخصوص الغرض الذي حققه مؤتمر الوزراء الأوروبيين المعني بالشؤون الاجتماعية الذي انعقد في وارسو في نيسان/ابريل الماضي .

إن احترام حقوق الانسان جزء لا يتجزأ من عناصر الأمن الدولي .

ويسرنا أن يولي المجتمع الدولي تقديرا متزايدا لضرورة اضفاء الطابع الانساني على العلاقات الدولية . وتمشيا مع مثل ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن يفضي هذا الموقف الى تصور العالم على أنه كيان واحد ، يتحدد مسار تطوره وفقا لمصالح البشرية واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

إن إعمال هذا التصور الانساني لا يستفيد فقط من نزع السلاح والتعاون الدولي الواسع ، بل من حقوق الانسان أيضا . وقد وضعنا ضمن منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاق اقليمي ، ضمن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، أسسا مشتركة لتحقيق هذه الأهداف . ويشهد بذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي

Digitized by UNOG Library

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرهما من الوثائق ذات الصلة . إننا نحبذ تطبيق هذه الوثائق بالكامل ، وعلى نحو خلاق ، من جانب جميع الدول . إلاّ أنه لا يمكن الأخذ بها على نحو انتقائي . ففي اطار السعي العالمي لتعزيز حقوق الانسان ، ينبغي ايلاء اهتمام أكبر للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وحرية التحصيل العلمي ، وحرية النهل من الثقافة ، والرعاية الصحية . كما نحبذ أيضا ادماج حقوق الانسان في التنمية الاجتماعية على نحو أكبر .

وتؤيد بولندا التعاون الدولي والمناقشة الجدية في ميدان حقوق الانسان على وجه التحديد . ووفقا لذلك ، أيدنا على سبيل المثال اقتراح عقد مؤتمر في موسكو واسع التمثيل بشأن التعاون الانساني بين الدول المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

لقد تجمعت لدينا خبرات ايجابية عديدة ، ونحن على استعداد لنتشاطرها مع الآخرين . كما أننا لا نتردد في أن نأخذ بخبرات الآخرين ، شريطة أن تكون تلك الخبرات متمشية مع القيم المعترف بها على نحو متبادل ، ومتمشية مع التقاليد والاحتياجات الوطنية . إننا نعتزم أن نذهب الى أبعد من ذلك في تعزيز حقوق الانسان وتحقيق المصالحة الوطنية والتجديد واضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على العلاقات الاجتماعية وتطوير التعددية الاشتراكية .

Digitized by UNOG Library

وادراكا منا لدور الاسرة في الحياة الاجتماعية للامم والدول ، قدمنا الى لجنة التنمية الاجتماعية مشروع قرار بشأن قيام الامم المتحدة باعلان سنة دولية للاسرة . ونتوقع أن تعلن هذه السنة في أوائل التسعينات . إننا ننظر الى تعزيز الاسرة على انها الخلية الاجتماعية الاساسية والبيئة الطبيعية لنمو كل أفرادها ورفاههم وعلى أنها اسهام ملموس في تنمية القيم المشتركة من أجل حاضر البشرية ومستقبلها على حد سواء .

وإننا لعلى يقين من أن مبادرتنا التي اشتركت في تقديمها النمسا وكندا ومنغوليا والبرتغال وجمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والتي تحظى بتاييد كثير من الدول الاخرى ، ستلقى موافقة اجماعية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن النظام الشامل للسلم والامن الدوليين الذي اقترحته الدول الاشتراكية يعني أيضا أنه ينبغي تكريس مزيد من الاهتمام للنمو الاقتصادي . فلا يمكن السماح بأن تستمر الى ما لا نهاية حالة تعني بالنسبة لبعض الامم مجرد المحافظة على بقائها بينما لا تدري أمم أخرى ما تفعله بفائض سلعها . وفي وقت يتسم بالنمو الهائل في مجال التكافل الاقتصادي الدولي تصبح اقامة نظام للامن الاقتصادي الدولي تحديا أساسيا علينا مواجهته . كما أن تركيز جهود الامم المتحدة على كفالة ظروف مرضية ومنصفة للتنمية في جميع الدول ضرورة ملحة . ولم يعد بامكان المشاركين الاكثر تقدما في مجال التبادل الاقتصادي الدولي أن يعاملوا الشركاء الاضعف شانا بطريقة متعالية . فقد أصبح هؤلاء اليوم أطرافا لا غنى عنهم في عملية تنمية البلدان الاكثر تقدما ، بل سيصدق هذا بقدر أكبر في المستقبل . إن المصالح الضيقة والفوائد قصيرة الامد التي تجنيها البلدان متقدمة النمو ينبغي ألا تحجب المصالح الاشمل والاهم الناجمة عن الترابط المتزايد لكل البلدان .

وبولندا تؤيد باستمرار بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية كما أنها وضعت مفهوم الامن الاقتصادي الدولي موضع التنفيذ وكذا التعاون الدولي المستقر دون أية قيود أو حدود . ونحن على استعداد للتعاون مع من يودون التعاون معنا على أساس

Digitized by UNOG Library

المساواة . وهذا يعني الكف عن محاولات القاء المحاضرات على الآخرين وفرض حلول عليهم . والمحاولات الرامية لجعل الاقتصاد السوقي الرأسمالي هو العلاج الوحيد لكل ضائقات ومشاكل العالم المعاصر محاولات ساذجة وتتنافى مع مصالح التعاون الدولي . إن كل أمة تتمتع بحق اختيار سبيلها الى التنمية الذي يتمشى مع مصالحها وعملياتها التاريخية . إن فن تنظيم المشاريع والسوق الحرة ليسا من اختراع الاقتصاد الرأسمالي وحده .

إن الأمن الاقتصادي اليوم يرتبط على نحو لا ينفصم بمسالة المديونية الخارجية التي أصبحت قضية ذات أبعاد عالمية . إن القروض الائتمانية المتلقاة كثيرا ما تعوق تنمية البلدان المدينة بدلا من تعزيزها . كما أنها كثيرا ما تصبح أدوات للضغط السياسي على الدول التي لا تتمكن لأسباب كثيرة من اعادة تسديد ديونها . ولا تقتصر هذه الظاهرة على البلدان النامية وحدها . وفي الوقت الحالي وفي عالم يسوده التكافل الوثيق لا تؤثر المديونية على مصالح الدول المدينة فحسب بل تؤثر أيضا على مصالح الدول الدائنة . وينبغي لهذه الأخيرة من أجل مصلحتها أن تؤيد الجهود الرامية الى اعادة البناء في البلدان المدينة وأن تخفف من تكلفة خدمة الدين . وقد لفتنا الانتباه الى هذه الحالة واقترحنا ضمن جملة أمور ، أمام الدورة الاربعين للجمعية العامة ، اقامة مركز لأبحاث الدين والتنمية الدوليين تحت رعاية الأمين العام . وبغية تيسير تنفيذ هذه المبادرة أنشأنا في كراكاو في نهاية عام ١٩٨٦ مركزا وطنيا مكرسا لمعالجة هذه المشاكل . وأود أن أعرب عن الأمل في أن يشارك المركز قريبا في البرامج التي تنفذ في اطار منظومة الأمم المتحدة .

وقد شاركت بولندا أيضا بنشاط في الجهود الدولية الرامية الى زيادة الموارد المخصصة للتنمية . وإننا شأننا شأن الغالبية العظمى من الدول نؤمن بوجوب أن تكون الموارد التي تهدر اليوم على التسلح واحدا من المصادر الأساسية للتنمية . وقد أكد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر وجود رابطة لا تنفصم بين نزع السلاح والتنمية . وإننا نؤمن بأن نزع السلاح شرط أساسي للتنمية . إن اعادة تخصيص الموارد التي يتم الحصول عليها نتيجة لخفض الأسلحة ينبغي

Digitized by UNOG Library

أن يتم تلقائيا . كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب مستوى ومتطلبات التنمية الداخلية للدول بما يخفّض النفقات العسكرية ويعزز التعاون مع البلدان النامية .

ولن يكون من الممكن بناء عالم آمن وأفضل دون وقف التردي المستمر للبيئة الطبيعية للانسان . وتعلّق بولندا أهمية رئيسية على القضايا الايكولوجية . ونحن نسعى لتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذا المجال . ولقد اطّلعنا باهتمام كبير على التقرير القيّم للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التي ترأسها رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم بروتلاند ، ونتوقع أنه وفقا للاقتراح الذي قدمته بولندا في الدورة الأربعين للجمعية العامة أن يلي ذلك تبادل متزايد في مجال تكنولوجيا حماية البيئة . ويدل القرار الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمره الذي عقد في نيروبي على احراز تقدم في ذلك المجال . كما نأمل أن تتخذ الدورة الحالية للجمعية العامة خطوات بنّاءة في هذا الصدد .

وتؤيد بولندا الجهود الرامية الى القضاء على التهديدات التي يتعرض لها أمن الدول وكذلك الأفراد من جراء الارهاب الدولي . ونحن على استعداد للمشاركة في اقامة حواجز دولية فعالة ضد هذه الظاهرة الخطيرة . ولكن يجب ألاّ تتسبب هذه الجهود بأي حال من الأحوال في جعلنا نتغاضى عن كفاح التحرر الوطني المشروع الذي ينبثق من حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وإننا بقدر امكانياتنا نسعى أيضا للاسهام في الكفاح ضد الأمراض الفتاكة اليوم والتوصل الى وسائل فعالة لاحتواء استعمال العقاقير ، ومنع انتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) .

لقد أشرت فقط الى بعض من أخطر جوانب تشييد عالم أفضل وأكثر أمنا . ومع ذلك فقد أكدت بولندا في مناسبات عدة أنه لا يمكن أن يكون هناك عالم أكثر أمنا بدون الحل السلمي لحالات النزاع الاقليمية : في الشرق الأوسط على أساس عودة الأراضي المحتلة واحترام حق كل الشعوب في تقرير المصير ؛ وفي الجنوب الافريقي عن طريق استئصال شأفة الفصل العنصري وممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير ؛ وحول

Digitized by UNOG Library

افغانستان وكمبوتشيا بتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية والحوار مع الدول المعنية ؛ وفي امريكا الوسطى باحترام المبادرة الاصلية لدول المنطقة ؛ وفي أوروبا بتسوية مسألة قبرص ؛ وفي شبه الجزيرة الكورية بتحقيق اعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري وفقا للمقترحات التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . لن يكون هناك عالم آمن بغير وقف الأعمال العدائية بين العراق وايران وحل القضايا المثيرة للنزاع بين هاتين الدولتين على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وينبغي أن تمتنع كافة الدول عن القيام بأعمال منفردة وأن تبدي تأييدا صادقا لمجلس الأمن والأمين العام . ونحن كما حدث خلال السنوات الماضية على استعداد للمشاركة في اتخاذ خطوات عملية ترمي الى استعادة السلم في المناطق الحساسة من العالم .

إن بولندا ، اتساقا منها مع المبادئ الأساسية لسياستها ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تبدي اهتماما بتعزيز العلاقات مع كل الدول على أساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصلحة المتبادلة . ونحيط علما مع الارتياح بالتعجيل باجراء تغييرات ايجابية في العلاقات البولندية الأمريكية .

Digitized by UNOG Library

وقد ترتب على اعادة فتح باب الحوار السياسي ورفعه الى مستوى أعلى ورفع القيود التي فرضتها الولايات المتحدة تمهيد السبيل لتطبيع العلاقات الثنائية وتحسينها .

وقد قطعنا معا شوطا طويلا من الموقف المتأزم الى اتخاذ اجراءات مشتركة بناءة ، واستعادة العلاقات الطبيعية بالتدريج على أساس أسس دائمة ومبادئ معترف بها دوليا لما فيه خير بلدينا ، وفي سبيل السلم والتعاون الدوليين .

ويتطلب تطوير هذه العملية بذل جهود جديدة للتغلب على العقبات والمعوقات الموجودة حتى الآن . ونأمل أن تصبح العلاقات بين بولندا والولايات المتحدة طبيعية وفعالة وتقوم على أساس التعايش السلمي والتقاليد العريقة التي تربط بين شعبينا . ونحن مستعدون لاتخاذ خطوات مشتركة جديدة بنّاءة في مجال العلاقات السياسية وفي مجال التعاون الاقتصادي والمالي القائم على قدم المساواة وكذلك في مجال التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي .

كما أننا نرغب في تعزيز الصلات التي تعود بالفائدة المشتركة مع الدول الأوروبية الأخرى . ونعتقد أن تحقيق تقدم كبير في مجال تطبيع العلاقات بين بولندا وجمهورية المانيا الاتحادية على أساس معاهدة ١٩٧٠ من شأنه أن يشكل اسهاما مشتركا في تقوية الاتجاهات الايجابية التي لا تقتصر على أوروبا وحدها . ونحيط علما وباهتمام ببيان الوزير هانز ديترش غنشر عن "النوعية الخاصة" للعلاقات مع بولندا .

ولا يمكن حل جميع المشاكل التي أشرت اليها إلاّ عن طريق التنفيذ الكامل للمبادئ والمثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف تقوية منظمتنا . يجب أن نزيد من فعاليتها ولاسيما في المجالات الأساسية المتعلقة بتوطيد السلم والأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح والتنمية . ونحن نقدر جهود المنظمة وجهود أمينها العام في تخفيف حدة التوتر وانهاء المنازعات الاقليمية .

وثمة اسهام كبير في تعزيز دور الأمم المتحدة في العالم ويتمثل في الجهود الرامية الى تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا وهي الجهود التي تضطلع بها لجنة القانون الدولي بصفة خاصة .

Digitized by UNOG Library

وفي الختام ، أود أن أحيي مع الارتياح البالغ ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية في المنصب الرفيع لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، وهي الدولة الاشتراكية الشقيقة التي تربطها ببولندا أواصر الصداقة والتعاون وكذلك روابط دائمة لا تتغير من السلم بين دولتين صديقتين ذاتي سيادة .

وأود في نفس الوقت ، أن أؤكد للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار احترامنا ودعمنا الثابتين لما يبذله من جهود .

وتؤمن بولندا بقوة بأن الأمم المتحدة توفر أفضل محفل يقرن الكلمات بالافعال في مجال العلاقات بين الدول وفي مجال الحل السلمي للأزمات الكبرى لعصرنا . وحين أسسنا هذه المنظمة معا ، كنا مقتنعين أيضا بصحة هذا القول . وهذا يتجلى في اتساق سياسة بولندا الخارجية تمام الاتساق مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، الأمر الذي اتضح في جملة أمور من بينها خطة ياروزلسكي التي أوضحناها اليوم أمام الجمعية العامة .

ونحن مقتنعون تماما بأن الطبيعة البناءة والشاملة للمداولات الحالية ستسهم في تقوية دور وأهمية الأمم المتحدة في السعي الى عالم أفضل وأكثر أمنا .

السيد كيتا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن وفد مالي أود أن أشارك من سبقوني في الكلام في تهنئتكم ياسيدي على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويسعدني أن أحيي فيكم رجل الدولة والممثل المرموق لبلد تربطه بمالي روابط ممتازة من التعاون ، وإن ثراء تجربتكم الطويلة يبشر بنجاح حقيقي لمداولاتنا هنا .

كما أود أن أهنئ سلفكم السيد همايون رشيد جودري الذي ترأس أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بفعالية متناهية بفضل كفاءته وتفانيه .

وأشيد أيضا بالجدارة التي يستحقها السيد خافيير بيريز دى كوييار ، ويظهر تجديد ولايته على رأس منظمتنا ما يتمتع به من تقدير سام في المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

إن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تورد أهداف منظمتنا وهي ، في جملة أمور ، اقرار السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي والتنمية واحترام حقوق الانسان . وعلى الرغم من تأكيد الترابط بين هذه الأهداف مرارا وتكرارا ، فان هناك تركيزا خاصا في السنوات العشرين الماضية على الأولوية التي يجب أن تولى لبرامج التنمية . وبذلك نكون قد انتقلنا وبحق من عملية وضع المعايير الى مرحلة وضع تطبيق الاجراءات وانشاء الهيئات . وقد أصبحت التنمية جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من قدرة الأمم المتحدة على ادارة التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية ، اتسم العالم ، والعالم النامي على وجه الخصوص ، على مدى ما يزيد عن عقد ، بتدهور متواصل في أحواله الاقتصادية . وقد ناقش كثير من المتكلمين هذا التردي في الاقتصاد العالمي وبعضهم تحدث عنه بطريقة مؤثرة ، ولكنه أصبح اليوم فوق طاقة البلدان النامية .

ويشمل النظام الاقتصادي العالمي الراهن العلاقات بين الدول والنظم الداخلية لهذه الدول . وتقسيم النظام الاقتصادي ما بين دول صناعية ودول نامية ليس مبررا لوجود الخلل أو للاستغلال .

وبينما تسجل البلدان المتقدمة النمو معدلات نمو ايجابية ، استمرت اقتصادات البلدان النامية - باستثناءات قليلة - في حالة ركود بل وفي التردي . وأدى التأثير المجمع للتردي المستمر في أسعار تصدير السلع الأساسية ، والارتفاع المستمر في أسعار الواردات ، وزيادة وعدم استقرار أسعار الفائدة العالمية ، والمبالغة في التذبذب في أسعار صرف العملات وصعوبة التنبؤ بها ، الى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية ولاسيما في أقلها نموا .

وبينما تمثل الصادرات بالنسبة لكثير من البلدان ضمانا لقدرتها على سداد ديونها الخارجية ، اتخذ الدائنون تدابير حمائية واجراءات تمييزية أخرى كان لها نفس التأثير الضار بصادرات البلدان النامية . وقد أضرت هذه العوامل بالتنمية في

Digitized by UNOG Library

العالم بوجه عام وباقتصادات الدول النامية بوجه خاص ، واضطرت تلك البلدان ، من أجل سداد الديون الخارجية ، الى أن تنقل الى الخارج بصورة متزايدة موارد كان ينبغي توفيرها من أجل التنمية . ولما كانت هذه الموارد غير متوافرة دائما ، فان تلك البلدان اضطرت ، احتراما لمواعيد السداد ، الى أن تطلب قروضا جديدة ، ودخلت بذلك في دائرة مفرغة ، يصعب التنبؤ بنتائجها وهي لن تمكنها على أي الاحوال من استعادة قدرتها على السداد .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، علينا أن نعترف أن أكثر هذه البلدان قد بذلت جهودا ضخمة لتحقيق تعديلات هيكلية في اقتصاداتها . والاستمرار في اعادة الجدولة ، والاخذ بالتدابير التقشفية ، وفرض القيود ، كل هذا لم يبطئ أو يخفف من عبء الديون الخارجية . ورغم التضحيات الكبرى ، لم يتم التوصل دائما الى النتائج المنشودة . ولسوء الحظ فقد تدهور الموقف في كثير من الحالات .

وقد حان الوقت أن ينظر كل من يعنيهم الأمر في آثار الديون الخارجية للبلدان النامية حتى يمكن التوصل الى حلول أكثر عدلا ، وأكثر قبولا من الناحية الانسانية . ويتمثل مثل هذا النهج في الشروع في حوار حقيقي ، ومشاورات فعالة بين الدائنين والمدينين على أساس المسؤولية المشتركة ، وفي اطار استراتيجية تعنى بالنمو والتنمية . وقد حان الوقت بالنسبة للدائنين أن يدركوا أن دعم الاقتصادات الوطنية ، وتحسين المواقف التفاوضية الجماعية ، وعلاج الاختلالات الاساسية من كل نوع أمور لا غنى عنها للأمن الاقتصادي والسياسي . ولن يصبح المجتمع الديمقراطي العادل - الذي ترغب فيه الأمم المتحدة رغبة صادقة - حقيقة واقعة إلّا اذا تحققت هذه الشروط .

وتؤيد مالي فكرة دعوة المجتمع الدولي للنظر ، في أسرع وقت ، في سلسلة المبادرات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة دول عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ . وذلك بغية ايجاد حلول عادلة لأزمة الدين ، والخلل القائم في النظام الاقتصادي الدولي . وتؤكد مالي من جديد التزامها باعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وبرنامج العمل الذي وضعته الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والمقترحات التي تستهدف استئناف الحوار بين الجنوب والشمال بما في ذلك المفاوضات العالمية ، وبرنامج التدابير الفورية ، وكذلك عقد مؤتمر خاص بالنقد والمال .

ومن الضروري استئناف المفاوضات العالمية المتوقعة حاليا من أجل التوصل الى اتفاق في الرأي لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وانصافا نظام ينهي أوجه الخلل الكثيرة القائمة في الوقت الحالي . واليوم فان الحوار بين الشمال والجنوب ، بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء ، أمر حتمي لا يمكن تجنبه . وفي هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد فان نتائج الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تبعث آمالا كثيرة شريطة أن يتم تنفيذ الخلاصات والتوصيات بتدابير محددة .

ولا تنسينا الاهتمامات الاقتصادية الخطيرة الاضطرابات ، التي لا تقل اقلاقا ، في الموقف السياسي الدولي . وفي مقدمتها الفصل العنصري ، هذه الممارسة المشينة التي وصمت بحق بأنها جريمة في حق الانسانية . وقد اثبت العنصريون في بريتوريا للمجتمع الدولي انهم أعداء السلام سواء في جنوب افريقيا أو في المنطقة برمتها . وبينما تظهر التطورات في العالم كله أنه قد حان الوقت للاعتراف بالتطلعات المشروعة للاغلبية السوداء ، فلا تزال الاقلية العنصرية في بريتوريا على عنادها في ادامة نظام الفصل العنصري البغيض .

وفي ناميبيا ، مثلما في جنوب افريقيا ، يجري كل يوم اعتقال وتعذيب وقتل الأفراد وجريمتهم الوحيدة التظاهر السلمي ضد تصاريح المرور ، والترحيل القسري الى البانتوستانات ، وكذلك الاعتقالات التعسفية .

ومنذ عشر سنوات ، عندما اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اعترف العالم بأن عملية استقلال ناميبيا قد دخلت مرحلة حاسمة ، ورأى أكثر من مراقب ، وبحق ، أن حصول ناميبيا على الاستقلال وشيك . وللأسف ، فان انصار الفصل العنصري يصرون على الربط بين استقلال ناميبيا ومسائل لا علاقة لها بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتتضامن مالي مع الكفاح البطولي لحركات التحرر في جنوب افريقيا . كما تؤيد كفاح الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والشرعي . وعلى ذلك فنحن نؤيد دائما فرض عقوبات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا ، والتطبيق الفوري غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتنبثق هذه المواقف من اقتناع مالي بأن السلم والوئام لا يمكن أن يسودا في جنوب افريقيا إلاّ بالقضاء على الفصل العنصري ، وحصول ناميبيا على استقلالها .

وباسم هذا السلم ، وباسم هذا الوئام تشجع بلادي المساعي الجارية لايجاد الحلول الملائمة للتوترات والنزاعات الاخرى التي تعصف بافريقيا ، في تشاد والصحراء

Digitized by UNOG Library

الغربية . وبالاسهام في ايجاد حلول ايجابية لهذه الأزمات المختلفة ، يقدم المجتمع الدولي خدمة كبرى لشعوب تلك المناطق خاصة ، ولافريقيا عامة .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، لاتزال مالي قلقة ازاء المصير المأسوي للفلسطينيين ، وبسبب الحالة في لبنان . ولا نمل من القول بأن مسألة فلسطين هي في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن يسود السلام في المنطقة إلّا اذا كان هناك حل عادل ودائم لهذه المسألة .

وانطلاقا من هذا ، يدعو المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر دولي من أجل السلم في الشرق الأوسط . وللأسف ، فثمة معارضة لهذا الاقتراح ، وذلك لان هناك ميلا لحل المشكلة الفلسطينية بدون مشاركة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد والشرعي .

وبالقرب من فلسطين المحتلة ، ولبنان الشهيد يتقاتل شعبا ايران والعراق الشقيقان . وتقلق مالي أعمق القلق من جراء هذه الحرب التي يقتل فيها الاخ أخاه ، وتكرر مالي نداءها لوضع حد لهذا النزاع المأسوي . وفي هذا الاطار يحيي وفدي بعثة السلم الأخيرة التي قام بها الأمين العام في المنطقة ، ونحن نحثه لمواصلة جهوده وبالمثل ، يجب أن ينتصر الحوار على السلاح ، وأن تفسح الحرب الطريق للسلام في افغانستان وكمبوتشيا .

وبخصوص مسألة شبه الجزيرة الكورية ، أعلنت مالي مرارا عن موقفها ازاء هذه المسألة ، مؤيدة التوحيد السلمي والمستقل للأمة الكورية .

وتعارض مالي أي تقسيم لقبرص ، ومن أجل ذلك تؤيد حكومتي المبادرات التي تحمي استقلال وسيادة هذا البلد ووحدة أراضيه .

وانطلاقا من التزامها بعودة السلام الى أمريكا الوسطى ترحب مالي باتفاقية السلام المبرمة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ في مدينة غواتيمالا . وعلاوة على ذلك ، فانها تشجع مجموعة الكونتادورا ، وفريق الدعم على مواصلة جهودهما لاقرار السلم والتعاون في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

تود شعوبنا أن تعيش في عالم يستقر السلام فيه على أساس ثابت عن طريق نزع حقيقي للسلاح . ومن أجل هذه الغاية يجب أن نقتنع بالحاجة الحتمية للحد من أنظمة الدفاع ، والانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل . وقد رحبت بلادي بعقد المؤتمر الدولي حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وآفاق مواصلة الحوار بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إن منهج المعالجة التدريجية لهذه المسائل سوف يساعد على تهيئة المناخ لتبادل الثقة ، وهو أمر مهم للبحث عن الحلول الملائمة . إن ما نخاطر به لذو دلالة حيوية للجنس البشري ، فبقاؤه على المحك .

وقد رحب وفدي بالتوصيات التي قدمت في العام الماضي لتعزز فاعلية منظمتنا . وفي الوقت الذي نؤيد فيه هذه التوصيات ، فاننا نؤكد أن معايير اختيار التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات لابد أن تأخذ في الاعتبار عالمية منظمتنا ومقاصدها ، وهذه خصائص لا يمكن تشبيهها بخصائص الشركات التجارية .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق المتسم بالعنف والتردي المستمر والمثير للقلق في العلاقـــات الدولية ، يجب أن نؤكد من جديد أن منظمتنا هي الأداة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وسواء تعلق الأمر بالأمن الجماعي ، أو بالحوار بين البلدان الغنية والبلـدان الفقيرة ، أو بالسلم ونزع السلاح ، أو بالأزمة الاقتصادية الدولية ، فإن منظمتنـــا تبقى دائما هي المحفل الملائم للتوفيق بين وجهات النظر وللتوصل الى الكثير مـــن الاجابات على الكثير من التساؤلات .

وأخيرا ، فإن الحالة الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مازالت تبعـــث على شديد القلق . إلا أن الانسان يدلل يوما بعد يوم على قدرته على العمل للتأثيـــر على البيئة التي يعيش فيها . وربما كان يجب على الانسان أن يعمل على تحقيق تطـــور آخر في المجال الحضاري ، الى جانب ما حققه من تطور علمي وتقني مذهل . ولا يجوز لنـــا أن نخلط بين هذا التطور الحضاري وبين ما حققناه في مجال المعرفة أو في كيفيـــة التعامل مع الأشياء . ذلك إن ما أعنيه هنا هو تطوير قدرتنا على تفهم الكيفية التـــي يجب أن ننظم بها حياتنا حتى يمكن لكل فرد منا أن يتقبل الفرد الآخر ، وأن نتجـــاوز خلافاتنا كيما تسود مبادئ الكرم والتضامن والتسامح والحرية ويهتدي بها الناس فـــي حياتهم اليومية .

وعلى أية حال ، فإن منظمتنا قادرة بحكم رسالتها على أن تضطلع بدور هام فـــي تحقيق هذا التطور الحضاري الجديد . وأود أن أؤكد هنا من جديد ايمان بلدي والتزامـه الأكيد بالمبادئ السامية للسلم والأمن والديمقراطية والمساواة والحرية .

Digitized by UNOG Library

السيد آل خليفة (البحرين) : اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم اليكم بأصدق تهاني وفد دولة البحرين بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مقرونة بأطيب تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة ، مؤكدا لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم في أداء واجبات منصبكم الرفيع .

ولا يفوتني هنا أن أعرب عن شكري وتقديري لسلفكم سعادة السيد همايون رشيد جودري على كفاءته وإدارته الحكيمة والجهد الكبير الذي بذله في سبيل إنجاح أعمال الدورة الحادية والاربعين .

وأود أن أعرب عن تقديري البالغ لسعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للأمم المتحدة على جهوده الحثيثة التي يبذلها من أجل تعزيز دور المنظمة وفعاليتها في النهوض بمسؤولياتها الدولية لما فيه خير المجتمع الدولي وقضايا الحرية والسلام العالمي .

تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام ومازال شبح الحرب يخيم على أرجاء مختلفة من العالم ، والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتفاقم يوما بعد يوم .ولعل عزاءنا الوحيد ازاء هذه الظروف هو ايماننا بقدرة الانسان على التكيف مع الواقع واصراره على مجابهة الصعاب أملا في معالجة مشاكله وحل قضاياه . لذا فإن الأمم المتحدة جاءت لتستجيب لهذه الارادة ، ساعية لحل تلك المشاكل ومواجهة التحديات لتجنّب العالم ويلات الحرب ومخاطر الأزمات الاقتصادية المزمنة .

ان عالم اليوم مكبل بأغلال التوتر وأخطار الحرب حتى أصبح اضطراب العلاقات الدولية سمة من سمات حاضرنا وظاهرة خطيرة تهدد مستقبل الأجيال القادمة . وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد جعل الهدف الاساسي والرئيسي للمنظمة منع أية حروب مقبلة ، ونظّم العلاقات الدولية على أساس من التعاون والتكافل والاحترام المتبادل ومبادئ حسن الجوار ، إلا أن نوازع العدوان والتسلّط مازالت تسيطر على عالمنا المعاصر ، مما يزيد الأمور تعقيدا عاما تلو الآخر .

Digitized by UNOG Library

ولما كان السلام والتنمية هاجس هذا العالم ، فمن الطبيعي أن يشعر الانسان بالاحباط ، إذ يرى المشاكل الدولية الرئيسية مدرجة لعدة سنوات على جدول أعمال المنظمة دون احراز أي تقدم ملموس في اتجاه حلها . وذلك على الرغم من ادراك غالبية المجتمع الدولي بمدى الخطر الذي تشكله تلك القضايا على استقرار وأمن البشرية . واذا كنا نجتمع هذا العام ، كما هو الحال في الأعوام الماضية . لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية المشتركة ، يحدونا الأمل ويشدّنا العزم والتصميم على حل مشاكلنا من أجل إرساء علاقات دولية مبنية على العدالة والانصاف ، فأحسب أن تكون مناقشاتنا ووجهات نظرنا على مستوى المسؤولية ، وفقا للتعهدات التي قطعناها على أنفسنا بمقتضى أحكام الميثاق .

وإنه لمن دواعي تفاؤلنا وارتياحنا أن نشهد ذلك التحسّن الملحوظ الذي طرأ على علاقات القوتين العظميين ، والذي يهيىء دون شك مناخا دوليا أفضل لتعزيز الثقة وبناء الجسور بين الشرق والغرب ، وخاصة فيما يتعلق بإزالة الصواريخ متوسطة المدى ورؤوسها النووية ، ممهدا الطريق لايجاد حلول للمشاكل الدولية الرئيسية التي تهدد سلم وأمن العالم ، والتخفيف من حدة التوترات العسكرية ، وانفراج الأزمات السياسية في مختلف أنحاء المعمورة .

لقد كان العيد الأربعون للأمم المتحدة فرصة سانحة للحديث عن المنجزات التي حققتها المنظمة العالمية منذ انشائها عام ١٩٤٥ ، والتوفيق الذي أصابته في حل بعض المشكلات السياسية الهامة ، والجهود الكبرة التي بذلتها في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، مؤكدة دورها الطبيعي كمحفل عالمي للحوار والمشاورة بين الدول ، وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية . كما لعبت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها دورا بارزا في مجالات تصفية الاستعمار ، وحقوق الانسان ، والتنمية ، ووضع المرأة ، والصحة ، والتعليم ، ورعاية الطفولة والأمومة ، ومشاكل اللاجئين ، والبيئة ، والسكان ، وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما لا يتسع المجال هنا لحصرها .

Digitized by UNOG Library

لقد حدثت تحوّلات سياسية واقتصادية عميقة منذ تأسيس الأمم المتحدة حتى اليوم ؛ فعملية تصفية الاستعمار منذ الستينات أدت الى انضمام عدد متزايد من الدول حديثة الاستقلال الى عضوية المنظمة ، الأمر الذي أحدث تغيّرا في تكوينها وتوازن القوى فيها . وانتقل عالم الأمم المتحدة من نظام يسيطر عليه عدد محدود من الدول الى نظام أكثر ديمقراطية ، لعبت فيه حركة عدم الانحياز دورا متميزا وبارزا . وجلبت سنوات السبعينيات هي الأخرى تحوّلات في المجالات السياسية والاقتصادية ، حيث أضفت المناقشات حول إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد أبعادا سياسية واقتصادية لم تعهدا الأمم المتحدة من قبل ، خاصة بعد بروز حقيقة التكافل وما حققه من نتائج ايجابية في مجال التعاون الدولي متعدد الأطراف ، الذي أصبحنا نلمسه ونعيشه كل يوم .

واذا كانت هناك قناعة لدى البعض بأن الأمم المتحدة بوضعها الراهن لا تقوم ، خاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، بالدور المناط بها حسب الميثاق ، فإن النظرة الموضوعية تقتضي أن يكون الحكم لها أو عليها بعد فحص أكثر دقة وأقل تعميما ؛ فحص أساسه التقييم على ضوء الظروف التي نشأت في ظلها المنظمة ، وطبيعة حدود الاختصاصات والسلطات التي تحددت لها ، وعلى ضوء كل حدث من الأحداث السياسية وظروف العلاقات الدولية التي عاصرته .

Digitized by UNOG Library

إنه من الصعب أن ننكر أنه حتى في الحالات التي عجزت فيها الأمم المتحدة عن إحراز نتائج حاسمة في حل بعض القضايا الهامة ، نتيجة لظروف الصراع الدولي ، إلا أنها قد نجحت في التخفيف من حدة التوتر وفي بلورة الرأي العام العالمي من خلال الدبلوماسية الجماعية ، وهو الأسلوب الوحيد القادر اليوم ، في ظل تشابك العلاقات الدولية ، على تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

إننا نعيش في عالم سريع التطور ، ينتشر فيه التقدم التكنولوجي بشكل تصعب ملاحقته . والأمم المتحدة مع سعيها الدائب لتحديث نفسها وتطوير أساليبها لتلائم المتغيرات الدولية ، لم تستطع أحيانا مجاراة هذا الكم الهائل من التقنيات الحديثة ، فهناك تفاوت بين معدل السرعة التي يتطور بها العالم وبين قدرة الأمم المتحدة ومؤسساتها على مواكبة بعض تلك التطورات العلمية الحديثة . لذا فإننا نرى أنه قد أصبح من الضرورة الملحّة أن تتضافر الجهود في نطاق المنظمة الدولية للبحث ، وعلى وجه السرعة ، عن أفضل السبل للتكيف مع عالم اليوم . فمنظمة الأمم المتحدة جاءت لتبقى ، ويجب علينا دعمها ومساندتها لتكون كما نريدها ، جهازا متطورا يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي ، وأداة للتنمية الاقتصادية والحفاظ على السلام واستتباب الأمن والاستقرار في العالم .

إننا نتحدث عن الأمم المتحدة وعن أهدافها ومبادئها النبيلة التي أوردها الميثاق كقاعدة للتعامل بين الدول وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية طبقا لقواعد القانون الدولي ، في وقت مازال فيه الأمن الدولي معرضا للخطر في مناطق عديدة من العالم . فمنطقة الخليج العربي بالذات مازالت تعاني ، ومنذ سبع سنوات مضت ، من ويلات حرب لا طائل منها ، حيث استشرت مخاطرها واتسع نطاقها وزاد لهيبها حتى كاد أن يفلت زمامها ، ويصعب كبح جماحها ... سبع سنوات مضت والخليج كله يعيش حالة من التوتر والقلق الناتج عن استمرار هذه الحرب التي عرضت الأمن لأفدح المخاطر وحولت الحياة الآمنة المطمئنة الى حالة من التوتر والاضطراب الذي بدأت ملامحه بتهديد طرق الملاحة الدولية ، ومهاجمة السفن التجارية ، وزرع الألغام البحرية ، وتعريض حياة شعوب المنطقة لشتى المخاطر التدميرية .

Digitized by UNOG Library

إن حرية الملاحة الدولية أصبحت في خطر مستمر ، الأمر الذي أدى الى تواجد عسكري مكثف لدول عديدة في المنطقة ينذر بتطورات خطيرة . كما أن ضرب ايران المناطق السكنية جنوب الكويت بالصواريخ ، وقيام الحجاج الايرانيين بأعمال تسيء الى مناسك الحج في مكة المكرمة ، قد صعدت من حدة التوتر ، مما قد يؤدي الى توسعة رقعة الحرب وتعقيدها . ولقد حذر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مغبة استمرار هذه الحرب المدمرة ، وأبدى استعداده للقيام بأي مسعى سلمي لانهائها . واذا كان هناك متسع من الوقت ، والوقت كما نرى قد دخل مرحلة العد التنازلي ، فإن البحث عن حل عادل وسريع لهذه الحرب الدامية بين ايران والعراق قد أصبح الآن أكثر الحاحا .

وإننا نكرر اليوم ما سبق أن رددناه مرات عديدة ، وعلى ضوء ما استوعبناه من تجارب التاريخ ، أن هذه الحرب لا تخدم مصالح أي من طرفي النزاع أو دول المنطقة جمعاء . لذا فإننا نعتبر قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي حدد أسس التسوية الشاملة للنزاع بين الطرفين عن طريق وقف اطلاق النار والانسحاب الى الحدود الدولية ، من أهم المحاولات النابعة من ضمير المجتمع الدولي تعبيرا عن اهتمامه المتزايد بهذه الحرب الخطيرة .

ومن هذا المنطلق ، فإننا نشيد باستجابة العراق الشقيق الايجابية للنداءات والمبادرات الاقليمية والدولية التي أبدى فيها استعداده لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) و ٥٩٨ (١٩٨٧) . كما نوجه نداء جديدا مخلصا الى ايران للاستجابة الى الارادة الدولية والى مساعي الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الداعي لوقف الحرب بكامل بنوده دون تجزئة . ويحدونا الأمل أن يستمر مجلس الأمن في وحدته تجاه تنفيذ القرار المذكور دون تأخير ، وفرض العقوبات على الطرف الذي لا يلتزم بتنفيذ القرار ، وذلك طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، لوضع حد نهائي لهذا النزاع المأساوي .

مازالت القضية الفلسطينية ببعديها الأساسيين ، الأرض والشعب ، نهبا لأطماع ومخططات اسرائيل والصهيونية العالمية ، وذلك في اطار مؤامرة استعمارية دولية

Digitized by UNOG Library

استهدفت فلسطين أرضا وشعبا من خلال سلسلة من الحروب العدوانية المتعاقبة التي شنتها اسرائيل على الأراضي الفلسطينية والدول العربية المجاورة منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا .

إن المأساة الكبرى التي تعرض لها الشعب الفلسطيني هي مأساة شعب حرم من وطنه وشرد من دياره وفرض عليه النفي والتشتت والظلم والقمع والقهر والتهجير ، في محاولات مستمرة لطمس شخصيته الفلسطينية والعبث بمقدساته ومصادرة ممتلكاته وسلب ثروته الطبيعية وحرمانه من كل أسباب العيش الكريم ، مع الاستمرار غير المشروع في انشاء المستوطنات والمستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان .

وعلى الرغم من القرارات العديدة والمتتالية التي أصدرها مجلس الأمن في هذا الشأن ، ومن بينها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذان أكدا على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير باستخدام القوة المسلحة ، وطالبا بجلاء القوات الغازية عن الأراضي العربية المحتلة ، وحل النزاع العربي الاسرائيلي بالوسائل السلمية تحت اشراف الأمم المتحدة ، إلا أن اسرائيل التي لم تستجب لأي ارادة دولية ، استمرت في عدوانها واحتلت مزيدا من الأراضي العربية . وبنفس الغطرسة والعنجهية وأسلوب اللامبالاة ، تعاملت اسرائيل مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية التي اعترفت فيها لشعب فلسطين بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولته على أرضه ووطنه أسوة بشعوب العالم الأخرى .

ومثلما رفضت اسرائيل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية ، فقد تجاهلت العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تدين اعتداءاتها على لبنان ، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وخاصة القرارين ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) ، اللذين طالبا بوجوب جلاء القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية إبان غزوها للبنان عام ١٩٨٢ . ولا تزال اسرائيل حتى هذه اللحظة تحتل مناطق على طول الحدود اللبنانية الجنوبية ، تنشر فيها الدمار وتمارس ضد سكانها الأبرياء أبشع أنواع الظلم والتنكيل .

Digitized by UNOG Library

انني لا أنوي من استعراضي هذا فتح ملف قضية فلسطين ، فهي موثقة في سجلات الأمم المتحدة ولا تخفى عن بال الكثير منكم ، وانما وددت أن أنبه الى خطورة الوضع الراهن في الشرق الأوسط نتيجة للسياسة العدوانية التوسعية التي مازالت تنتهجها اسرائيل ، على الرغم من قرارات المنظمة الدولية . فإذا كانت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة غير قادرة على ردع اسرائيل ؛ فإنه يتحتم على المجتمع الدولي برمته اتخاذ موقف صريح لا مماالاة فيه ازاء هذا الاستهتار الصارخ والاستخفاف المشين بالمنظمة الدولية وميثاقها وقراراتها .

Digitized by UNOG Library

إن الدول العربية ، ومن منطلق الحرص على صيانة السلام والأمن في المنطقة ، أعلنت بموجب مقررات فاس عام ١٩٨٢ قبولها التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي تحت مظلة الأمم المتحدة ووفقا لقراراتها ذات الصلة . إن هذه الخطوة البناءة من جانب الدول العربية لم تلق استجابة ايجابية من اسرائيل التي امتنعت أيضا عن تقديم أية صيغة بديلة تؤدي الى إنهاء حالة الحرب ، متنكرة بذلك لكل الاعراف والقوانين الدولية . لذا ، وإزاء هذا الموقف الاسرائيلي المتعنت ، فإننا نرى أنه لا بديل عما قررته الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ من تأييد الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية واشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، باعتبار الأمم المتحدة المحفل الدولي القادر على إيجاد تسوية شاملة وعادلة للمشكلة ، نظرا لما تتمتع به من ثقة واحترام .

إن موقفنا المبدئي بشأن قضية أفغانستان قد سبق ايضاحه في الدورات السابقة للجمعية العامة ؛ وهو موقف ينبع من التزامنا بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، التي تمنع استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، كما ترفض التدخل المسلح بكافة أشكاله من جانب أية دولة في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى . وإننا لا نرى سبيلا لايجاد حل سلمي لهذه القضية إلاّ بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان واحترام حق شعبها في أن يختار بحرية تامة نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يرتضيه لنفسه دون أية ضغوط أو تدخلات أجنبية .

وما زالت حكومة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا مستمرة في تطبيق نظام الفصل العنصري البغيض وممارسة مختلف أساليب القمع والتنكيل ضد الأغلبية السوداء من سكانه ، كما يعد جريمة ضد الانسانية وانتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الانسان . كما وأن استمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا يعتبر تحديا سافرا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . أما اعتداءاتها المتكررة على جيرانها ، وما تشكله

Digitized by UNOG Library

من عدوان صارخ على سيادة دول أعضاء في هذه المنظمة ، فهو أبلغ دليل على استهتار هذا النظام بكل المبادئ والمواثيق الدولية ، مما يستوجب وقوف المجتمع الدولي كله أمام هذه التحديات والممارسات اللاإنسانية .

إن ما يسمى "بالاصلاحات" التي اعتمدتها حكومة جنوب افريقيا مؤخرا ، والتي زعمت أن من شانها إحداث "انفراج" ، لم تؤد الى أي تحسن في أوضاع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا أو ظروف معيشتها . وهكذا ، فان التدابير التي تبنتها حكومة بريتوريا في السنوات الأخيرة قد أثبتت فشلها في تحقيق أي اصلاحات فعلية على طريق المساواة في الحقوق بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء . وما زالت سياسة الفصل العنصري تشكل جوهر الفكر السياسي لنظام الحكم في بريتوريا . وإننا نرى أنه لا خلاص من هذا الوضع الشاذ واللاإنساني إلاّ باعطاء الأغلبية السوداء حقوقها السياسية الكاملة . وفيما يتعلق بناميبيا ، فان البحرين ما زالت على اقتناعها الراسخ بأن الأساس الوحيد المقبول دوليا لحل قضية ناميبيا يتمثل في خطة الأمم المتحدة كما حددها قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبالرغم من الانتشار السريع للتكنولوجيا ، والتقدم العلمي المتلاحق في مختلف المجالات ، والارتفاع الملحوظ في الانتاجية الزراعية ، إلاّ أن الفجوة ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد اتساعا ، وما زال التخلف والفقر يزدادان يوما بعد يوم في بلدان العالم النامي . لقد كان للكساد الاقتصادي الحاد الذي أصاب العالم في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات أثره السلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وقد زاد من حدة الموقف أن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة لم يواكبه انتعاش مماثل في اقتصاديات البلدان النامية .

إن هذا الوضع المتردي للاقتصاد العالمي يتطلب معالجة جذرية لمشاكل الركود والكساد الاقتصادي ، الذي أدى الى انعكاسات سلبية خطيرة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، وزاد من الهوة السحيقة في مستوى المعيشة بين دول

Digitized by UNOG Library

الشمال والجنوب . أما الوضع الاقتصادي في البلدان الأقل نموا ، فقد وصل الى حد مأساوي نتيجة لاقتصادياتها الهشة واعتمادها على المساعدات الخارجية ، مما جعلها عرضة للتأثر السريع إثر أي تحول غير مواتٍ في الاقتصاد العالمي . إن السياسات والتدابير التي توصلت اليها الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السابع) لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي لهي حرية بكل الاهتمام . فاذا ما تم تنفيذها ، فانها ستسهم دون شك في تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي والتجارة الدولية .

كما أن المخاطر التي تواجه النظام النقدي العالمي ، والناجمة عن عبء الديون الخارجية للبلدان النامية والتي بلغ حجمها تريليون دولار ، هي مشكلة تزداد تفاقما في ظل الأزمة الراهنة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي .

وإننا نرى أن احتواء مشكلة الديون بين الشمال والجنوب يتم من خلال إدماج البلدان النامية في شبكة التجارة الدولية وتعزيز روابطها المالية والاقتصادية . ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع أجهزتها المتخصصة ، مثل الأونكتاد ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، بدور فعال وإيجابي في معالجة الوضع الاقتصادي الدولي ومساعدة البلدان النامية من أجل عالم أفضل يسوده الازدهار والرفاهية .

إن الانجازات العلمية العملاقة ، والتقدم الهائل الذي أحرزته وسائل الاتصال والمواصلات لم تساعد ، للأسف الشديد ، على تحقيق التفاهم الدولي المأمول بين دول العالم . فلم تواجه البشرية خطرا أشد مما تواجهه الآن . فسباق التسلح الذي يشهده عالمنا يشكل خطرا فتاكا على مستقبل البشرية بأسرها يهدد بفنائها . كما أن الترسانات الضخمة من الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول الكبرى تستطيع القضاء على كل أثر للحياة على كوكبنا في ثوان معدودات . ومن هذا المنطلق ، تبرز أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة كأداة لايجاد صيغ أكثر ملاءمة يقوم عليها التعاون والتعايش بين دول العالم على أساس من الثقة والأمن المتبادل . ولا يغيب عن ادراكنا ، ونحن

Digitized by UNOG Library

على مشارف القرن الحادي والعشرين ، أن شعوب العالم كله أبناء كوكب واحد ، وأن مستقبلنا ومصيرنا المشترك يتوقف على مدى تعاوننا ، لكي نخرج من الحاضر غير الآمن الذي نعيشه الى غد أكثر تفاؤلا واشراقا .

إن الأهداف والمقاصد الانسانية النبيلة لمنظمتنا هي التي كفلت لها أن تجمع تحت مظلتها اليوم جميع شعوب الأرض على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لذا ، فان وفد بلادي يأمل أن تتخذ دورتنا الحالية القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل العالمية التي تهدد البشرية بنتائج وخيمة إن لم تجابه بعمل جماعي منظم . كما نأمل أن تنجح الأمم المتحدة في صيانة السلم ، وتحقيق العدل ، وتوفير الأمن لشعوب العالم ، وأن تبذل الدول الأعضاء أقصى الجهود لتسخير كافة الامكانيات البشرية في خدمة الانسانية ، بدلا من تبديدها في سباق التسلح وأسلحة الدمار .

وأود أن أؤكد مجددا الاستعداد الكامل لبلادي البحرين ، للتعاون مع بقية الدول الأعضاء لتحقيق ما نرنو اليه جميعا من حرية ورفاهية وتقدم لشعوبنا ، وتعزيز الجهود الدولية من أجل إقامة سلام شامل ودائم وعادل وفقا للأهداف والمبادئ السامية التي نص عليها الميثاق ، وتوطيد أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبناء عالم أفضل تسوده الطمأنينة ويعمه الرخاء والرقي والتقدم .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أقدم للأعضاء موجزا للبرنامج المؤقت للجلسات العامة خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ، من أجل مساعدة الوفود في تخطيط عملها .

فوفقا لما قررته الجمعية العامة بجلستها العامة الثالثة ، سيخصص يوم الاثنين ١٢ تشرين الأول/اكتوبر للاحتفال ، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال ، بالسنة الدولية لايواء المشردين .

Digitized by UNOG Library

وفي صباح يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ، تتناول الجمعية العامة البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون : "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" ، والبند ١٣ "تقرير محكمة العدل الدولية" . ونبدأ بعد الظهر النظر في البند ٣٤ المعنون : "الحالة في كمبوتشيا" .

وفي يوم الخميس ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ، تتناول الجمعية العامة البند ٢٢ المعنون : "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" ، والبند ٢٣ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" والبند ١٥ (أ) المعنون "انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن" .

ووفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، فانه قبل النظر في البند الفرعي ٨٢ (هـ) في اللجنة الثانية المتعلق بالبيئة ، سيعرض تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في جلسة عامة في صباح يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/اكتوبر .

وفي نفس اليوم ، تنظر الجمعية العامة في البند ١٤ المعنون : "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ، سيعرض البند ١٢٦ (ب) المعنون : "عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لتحديد الارهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطني" وذلك في الجلسة العامة الصباحية وقبل بحثه في اللجنة السادسة .

وبعد ظهر اليوم نفسه ، تتناول الجمعية العامة البند ١٥ (ب) المعنون : "انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" . وستبدأ الجمعية النظر في مسألة الوقاية من مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) ومكافحته ، وذلك في إطار البند ١٢ المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" ، الفصل السادس ، الفرع جيم ، الذي يتعلق بالتعاون والتنسيق الدوليين في إطار منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وبعد ظهر يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ، تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٤ المعنون : "الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم" .

وفي صباح اليوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر تتناول الجمعية العامة البند ٣٦ المعنون : "السنة الدولية للسلم" ، ثم تبدأ بعد ظهر اليوم نفسه النظر في البند ٣١ المعنون : "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠" .

وبعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ، تتناول الجمعية العامة البند ٣٠ وعنوانه : "إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية" .

وفي صباح يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٥ المعنون : "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" والبند ١٤٠ المعنون : "منح مصرف التنمية الافريقي مركز المراقب لدى الجمعية العامة ، والبند ١٤٢ وعنوانه : "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" ، والبند ١٤٣ وعنوانه : "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية" .

وبعد ظهر اليوم نفسه ، تتناول الجمعية العامة البند ١٦ (ب) المعنون : "انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي" ، والبند ١٦ (ج) المعنون : "انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق" .

ومفهوم بطبيعة الحال أن تقارير اللجان ستنظر عندما تتوافر .

وأود أن أشير أخيرا الى أن الاحتفال بيوم الغذاء العالمي سيجري في صباح يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/اكتوبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

Digitized by UNOG Library